أثر الموازنة العامة على النشاط الاقتصادي
دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970 – 2014)
The impact of the general budget on economic activity- a econometric study of the case of Algeria (1970_2014).

كرمين سميرة، طالبة دكتوراه ، جامعة معسكر.
بقبق ليلى اسمهان، أستاذة محاضرة أ ، جامعة معسكر.

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ الإصدار
24/07/2017	31/05/2018	25/11/2018

مستخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر عناصر الموازنة العامة على النشاط الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، وذلك من خلال إختبار العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي هذا من جهة، ومن جهة أخرى إختبار العلاقة بين إيرادات الجباية البترولية والناتج المحلي الإجمالي، وذلك بإستخدام إختبار التكامل المتزامن (Johansen)، وتطبيق منهجية نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي (VECM)، حيث خلصت نتائج الدراسة بأن الإنفاق الحكومي له أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يدعم الطرح الكينزي، وأن إيرادات الجباية البترولية لها أثر قوي إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، إيرادات الجباية البترولية، النشاط الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، التكامل المشترك، تصحيح الخطأ الشعاعي.
تصنيف JEL: H68 :H69

Résumé :

Cet étude vise L'impact de l'effet du Budget sur L'activité économique en Algérie pendant La période (1970 – 2014) . En examinant La relation entre Les dépenses publiques et Le produit intérieur brut . et La relation entre les recettes pétrolières et le produit intérieur brut, en utilise le tests de cointégration de Johansan et modèle à correction d'erreur.
Les principeaux résultats de l'etude sont les suivant :
-les dépenses publiques ont une influence positive et significative sur le produit interieur brut.

- les recettes pétrolière ont un effet positive et significative sur le produit interieur brut.

Mots clés : les dépenses publiques, les recettes pétrolières, l'activité économiques, le produit interieur brut, cointégration, modèle à correction d'erreur.

JEL classification: H68 ،H69.

مقـــدمة:

إن تأزم الوضع الإقتصادي، وتطور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، بعد الحرب العالمية الثانية، وظهور أزمة الكساد العالمي سنة 1929، أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، من أجل تفعيل الآداء الإقتصادي، وتوجيه النشاط الإقتصادي، وذلك بإستعمال أدوات أكثر نجاعة، للتأثير في الواقع الإقتصادي، وقد تم التركيز على الموازنة العامة بإعتبارها القاعدة الأساسية التي تحقق الحكومات بواسطتها أهدافها المرجوة، إذ أصبحت الموازنة العامة تولي أهمية كبيرة في مختلف إقتصاديات العالم، فأستخدم الإنفاق العمومي كمنهج سريع للنهوض من الركود الإقتصادي السائد، كونه أداة فعالة في تحفيز على الطلب الكلي، وكدعامة أساسية في دفع عجلة النمو الإقتصادي، وذلك باعتماد على الإيرادات العامة لتغطية نفقات المشاريع الإستثمارية، ومواجهة الأزمات الإقتصادية.

وباعتبار أن هذه الأزمات الحادة والهزات هي وليدة الدول المتقدمة، فهذا لم يمنع من انتقالها إلى الدول النامية، ومن بينها الإقتصاد الجزائري، الذي عرف عدة تغيرات وتطورات اقتصادية، جعل الدولة تنتهج عدة إجراءات وسياسات إنفاقية مختلفة، فيعد الإنفاق العام الأداة الهامة والفعالة لمواجهة تداعيات تراجع الأداء الإقتصادي، ودعم وتحفيز النمو الإقتصادي، وبما أن الإقتصاد الوطني هو إقتصاد ريعي يعتمد بشدة على عائدات قطاع المحروقات، الذي يعد المصدر الرئيسي للدخل الوطني، وتمويل الموازنة العامة.

ومن خلال الطرح السابق، يمكن إبراز معالم إشكالية هذا البحث، والتي يمكن بلورتها في السؤال الجوهري التالي:

كيف تؤثر الموازنة العامة من خلال نفقاتها وإيراداتها في النشاط الإقتصادي في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

يؤثر كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة تأثيرا موجبا على النمو الإقتصادي في الجزائر.

1- الإطار النظري للموازنة العامة:

مفهوم الموازنة العامة: لقد تطور مفهوم الموازنة العامة بتطور دور الدولة في جميع الميادين الإقتصادية والإجتماعية، وازدادت أهميتها حيث أصبحت ضرورية لدراسة المالية العامة، والأداة الرئيسية في يد الحكومة لتحقيق أهدافها المرجوة، وتوجيه الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية إلى المسار الصحيح.

- عرفها القانون الفرنسي: على أنها قانون مالي سنوي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعبائها.
- عرفها القانون البلجيكي:" بيان للواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية (الشامية، 2005). "
- عرفها القانون الأمريكي: صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها (الخطيب، المالية العامة).

الموازنة هي عبارة عن برنامج متفق عليه فيه تقدير الإنفاق العام للدولة ومواردها لفترة زمنية لاحقة عادة ما تكون سنة، وتتولى الدولة تنفيذها (Christian).

2-أهم أدوات الموازنة العامة:

-النفقات العامة: " النفقة هي مبلغ نقدي تتحمله الدولة من أجل محافظة على رفاهية الاقتصاد(Chand, 2008) . "

-الإيرادات العامة: " هي الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة بشكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة (الوادي، 2010)." ومن أهم مصادرها:

-الإيرادات الإقتصادية: وهو ما يعرف بالدومين، والتي تعبر عن ممتلكات العقارية والمنقولة للدولة و تكون العامة والخاصة (دراز، 1990).

-الإيرادات السيادية: وتشمل كل من :

الرسوم: ويمثل مبلغ من المال يدفعه الفرد اجباريا للدولة مقابل خدمة أو نفع خاص، الذي يحصل عليه من طرف احدى الهيئات أو الإدارات (حشيش، 1983).

الضرائب: هي اقتطاع تفرضه الدولة على الأفراد الإعتباريين والمعنويين، لغرض المساهمة في تكاليف و أعباء العامة، وتكون دون مقابل (Francois Deruel، 2000).

-الإيرادات الإئتمانية: وتشمل كل من:

القروض: وهي مبالغ تستدينها الدولة أو أي شخص معنوي من الغير على التعهد بردها وبدفع الفوائد عنها وفقا لشروط العقد (حسين، 1993).

الإصدار النقدي: هو خلق كمية إضافية من النقد الورقي حيث يتم استخدامها في تمويل النفقات العامة (العبيدي، 2011).

الآثار الاقتصادية للموازنة العامة على النشاط الاقتصادي:

تعتبر كل من النفقات العامة والإيرادات العامة عنصرين هامين في الموازنة العامة، وتستطيع الدولة استعمالهما لكي تتدخل في النشاط الاقتصادي، وتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية (الإنتاج، الإستهلاك، الإدخار،الدخل، الأسعار، التشغيل، الإستثمار، النمو الإقتصادي...).

الشكل رقم (01): أثر الإنفاق العام على النشاط الإقتصادي:

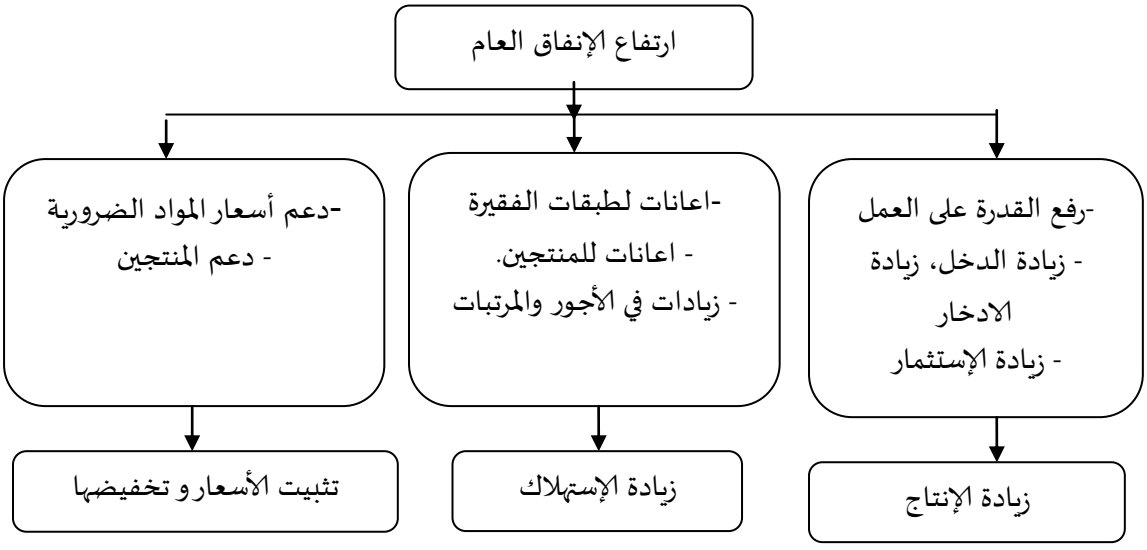

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على دراسات سابقة.

الشكل رقم (02): أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي في فترة الكساد

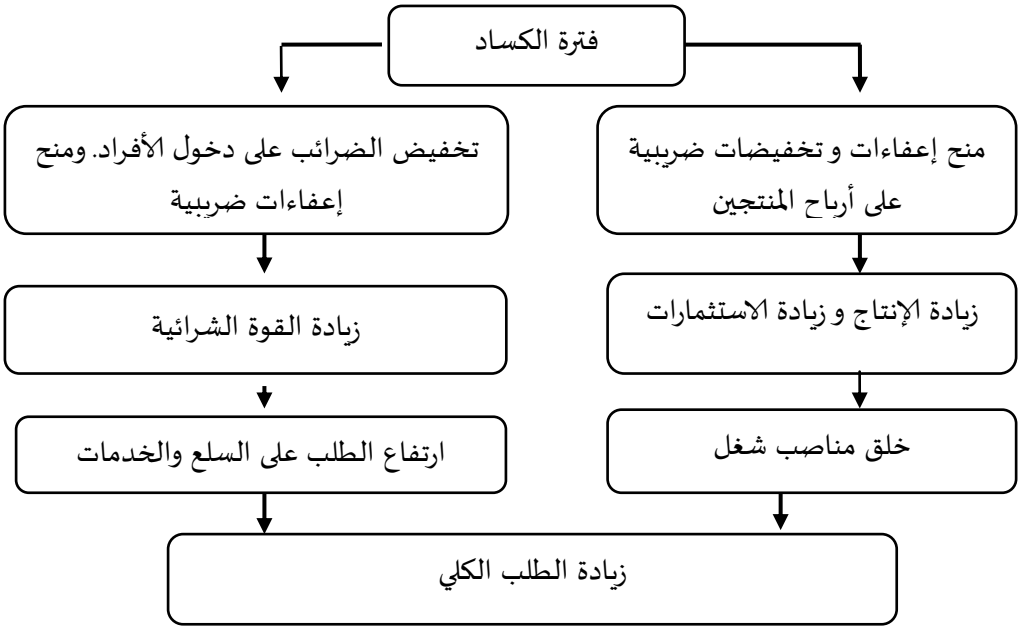

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على دراسات سابقة.

الشكل رقم (03): أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي في فترة الرخاء

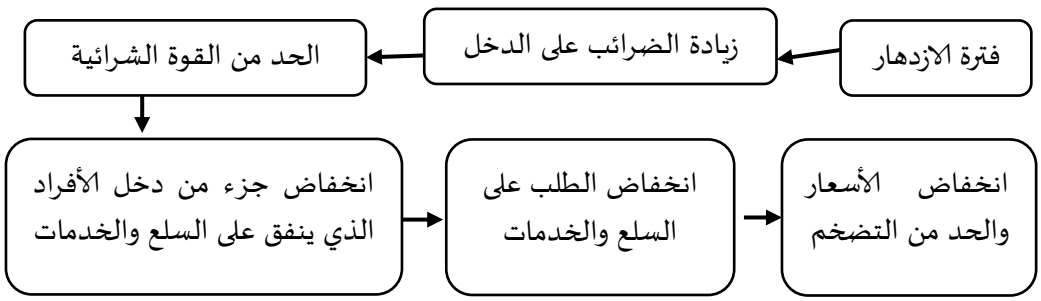

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على الدراسات السابقة.

4- مراحل تطور الموازنة العامة في الجزائر:

عرفت الجزائر منذ السبعينات إختلالات هيكلية واسعة، أدت إلى إحداث عجز في الموازنة العامة، وارتفاع حجم الديون الخارجية، وتدهور أسعار النفط، وعجز الميزان التجاري، كل هذا دفع بالدولة إلى القيام بجملة من الإصلاحات الإقتصادية، لمواجهة عجز الموازنة العامة

للدولة، وتعزيز النمو الإقتصادي، حيث انتقلت من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ثم إلى تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو ثم إلى برنامج الإنعاش الخماسي.

الموازنة العامة في فترة الإقتصاد المخطط (1970- 1989):

لقد عرف الإقتصاد الجزائري، أولى بدايات عهده بالتخطيط الشامل، وذلك بهدف وضع جهاز إداري فعال لتسيير البرامج والخطط وبغرض بناء إقتصاد وطني مستقل ومندمج، وذلك باستغلال ثروات الدولة ولإحداث تغيرات جذرية في هياكل التصدير كي تسمح بتحقيق إيرادات متنوعة تبعا لتنوع الصادرات، وزيادة إنتاج القيم المضافة عن طريق الإندماج بين القطاعات والفروع، عوض الإعتماد على تصدير المواد الأولية التي تعرف تذبذبا وتدهورا في الأسواق العالمية بصفة مستمرة (بوكبوس، 2013) ، وقد انعكست المخططات التنموية بشكل كبير على الموازنة العامة للدولة، حيث عرفت كل من النفقات العامة و الإيرادات العامة تغيرات جمة، وسوف نوضح ذلك من خلال الأشكال البيانية التالية:

الشكل رقم (04): تطور الجباية البترولية والجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (1970-1989):

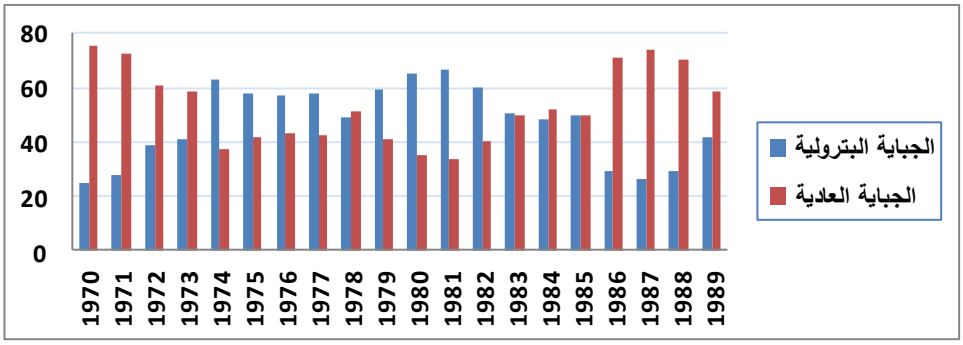

المصدر: من إعداد الباحثتان

خلال هذه الفترة نلاحظ أن السياسة الضريبية في الجزائر اعتمدت بالدرجة الأولى على الجباية البترولية، التي انتقلت من 24.74% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 1970 إلى 66.42% في سنة 1981، ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 1974 التي بلغت حوالي 12.52$ ولتصل إلى 37.10$ في سنة 1981. أما الجباية العادية عرفت نوعا من الإنخفاض حيث انتقلت من 75.26% من إجمالي الإيرادات العامة في سنة 1970 إلى 33.58% سنة 1981. أما الجباية البترولية بدأت بالإنخفاض بداية من 1981 لتعرف أدنى مستوياتها في

سنة 1986 بسبب "الصدمة النفطية العالمية المعاكسة التي شهدتها الأسواق العالمية للنفط سنة 1986، حيث تزعزع الإقتصاد الجزائري، وظهرت إختلالات في الاستقرار الإقتصادي الكلي، حيث عرفت أسعار النفط انخفاضا حادا" (عبدالحميد، 2010) ، ووصل سعر البرميل الواحد إلى 13.93$، وهذا ما أدى إلى تدهور المداخيل النفطية، فتوجهت الدولة لإعادة النظر في الجباية العادية، فعرف الإقتصاد عدة تعديلات ضريبية، وذلك لتمويل الإقتصاد الوطني وتفعيل النشاط الإقتصادي، لتصل نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة في سنة 1989 إلى 58.64%.

الشكل رقم (05): تطور الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-1989)

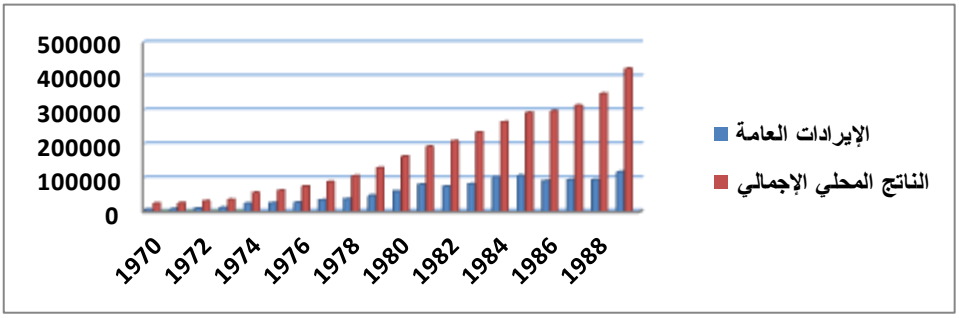

المصدر: من إعداد الباحثتان

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي عرفا ارتفاعا محسوسا خلال السبعينات، ليبلغا أعلى مستوياتهما في سنة 1974، ويرجع ذلك إلى تطبيق الدولة للمخطط الرباعي الثاني، بالإضافة إلى إنتعاش أسعار النفط، لكن في الثمانينات عرفت الإيرادات العامة نوعا من الإنخفاض بسبب الأزمة النفطية العالمية سنة 1986، وفي المقابل سجل الناتج المحلي الإجمالي تراجعا ملحوظا ويرجع ذلك إلى ارتفاع المديونية الخارجية وتدهور المداخيل النفط.

الشكل رقم (06): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970 – 1989)

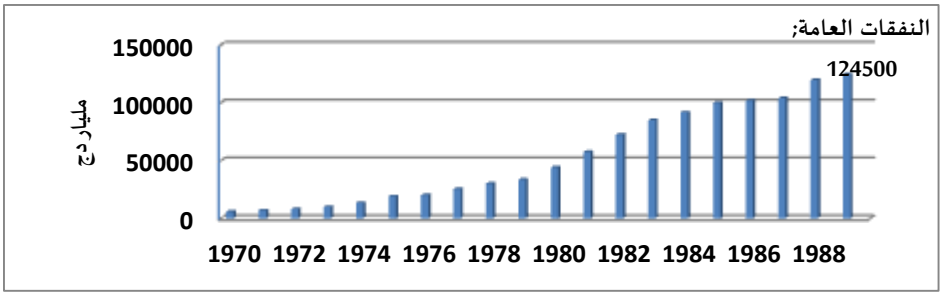

المصدر: من إعداد الباحثتان

لقد عرفت هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا في نسبة الإنفاق العام ، فقد انتقلت من 24.41% سنة 1970 من الناتج المحلي الإجمالي إلى 29.29% سنة 1977 من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع هذا للسياسة الإنفاقية المطبقة من طرف الحكومة والمتمثلة في تبني الأسلوب الإشتراكي، كمنهج للتنمية الإقتصادية، وانتهاج لإستراتيجية صناعية بالدرجة الأولى ضمن برنامج التخطيط، وهذا ما دفع الدولة إلى الرفع من إنفاقها الإستثماري، ومعتمدة في ذلك على مداخيل الجباية البترولية." ووصل معدل الإستثمار الحكومي إلى 46% بين عامي 1978 - 1979، بينما لم يتجاوز 35% سنة 1970 حيث بلغت حصة القطاع الصناعي 62%، وارتفع الإستثمار الإجمالي من 3409 مليون دينار إلى 5342 مليون دينار، وهو ما يمثل 52% من الناتج، لكن رغم الحجم الكبير للإستثمارات فإن النتائج لم تكن في حجم التطلعات، وهذا نتيجة للتأخر في الإنجاز والبيروقراطية (عبدالحميد، 2010)."

الشكل رقم (07): تطور رصيد الموازنة العامة و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-1989)

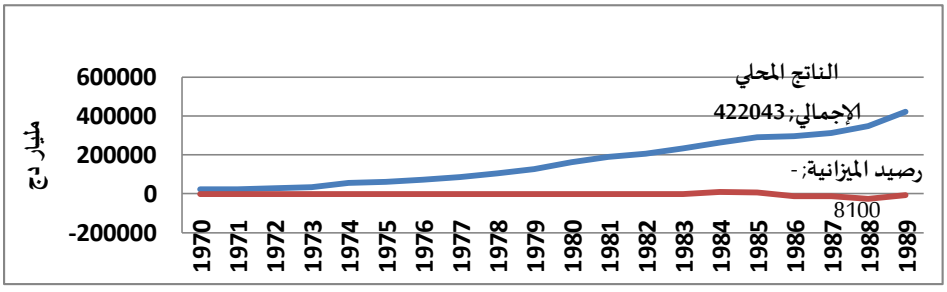

المصدر: من إعداد الباحثتان

نلاحظ أن هذه الفترة عرفت تطورا كبيرا في جانب المالية العامة، حيث حققت الموازنة العامة فوائض مالية منذ سنة 1972 إلى غاية 1985، لأن مداخيل الخزينة مرتبطة إرتباطا وثيقا بأسعار النفط، وفي المقابل صاحبها إرتفاع في الناتج المحلي الإجمالي، لكن عرف رصيد الميزانية عجزا بداية من سنة 1986 بسبب الأزمة النفطية، فرغم هذا فإن الناتج المحلي الإجمالي عرف زيادة معتبرة، فيمكن تفسير هذا بزيادة حجم النفقات العامة الذي أدى إلى زيادة الطلب و بالتالي زيادة الإنتاج ، ومنه يمكن القول أن الرصيد السالب للميزانية يؤثر بالإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي.

الموازنة العامة خلال مرحلة الإنتقال نحو اقتصاد السوق (1989-1998):

لقد شكلت الصدمة النفطية في سنة 1986، الوقع الكبير في الإقتصاد الجزائري وظهرت بوادر الإنهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات، وتبين بوضوح هشاشة التوازنات الإقتصادية الكلية، وبرزت كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، وفشل محاولات التصحيح الذاتي، حيث شرعت الحكومة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الإستقرار الإقتصادي الهيكلي. " وبهذا الصدد انتهجت الجزائر إتباع سياسة التصحيح المدعمة من طرف المؤسسات المالية، كالصندوق النقد الدولي و البنك العالمي، والمتمثلة في سياسة الإستقرار الإقتصادي و سياسة التصحيح الهيكلي (حمادي)." التي كان الهدف منها هو إعادة التوازن في الإقتصاديات الكلية من خلال ترشيد الطلب المحلي، والحد من نمو نقد الائتمان، وتقييد عجز الموازنة العامة من خلال اتخاد إجرءات لزيادت الإيرادات الحكومية، وترشيد النفقات، وكذلك إتباع سياسة لسعر الصرف، وجذب الموارد إلى قطاعات التصدير والقطاعات التي تنتج السلع البديلة للواردات، وتشجع على تحول الإنفاق على السلع الأجنبية إلى السلع المحلية (قدي، 2006).

الشكل رقم (08): تطور إيرادات الجباية البترولية و الجباية العادية خلال الفترة 1990–1998

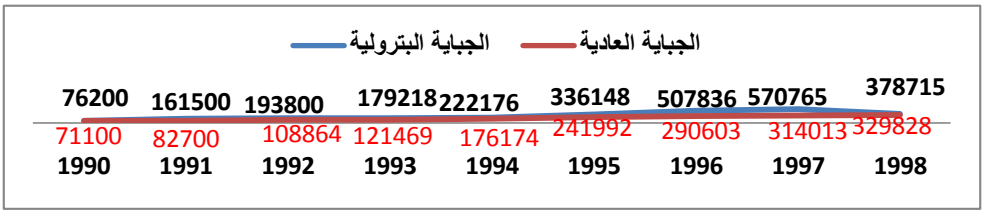

المصدر: من إعداد الباحثتان

نلاحظ من خلال الشكل البياني هيمنة إيرادات الجباية البترولية على إيرادات الجباية العادية، وذلك لإرتفاع أسعار البترول سنة 1990 بسبب حرب الخليج، وبلغ سعر البرميل الواحد 23,73 $، وإنتقلت نسبتها من 51.73 % من إجمالي الإيرادات سنة 1990 إلى 53.45% سنة 1998، أما الجباية نلاحظ أنها عرفت تذبذب وتراجع في المساهمة في الإيرادات العامة، التي بلغت نسبتها 48.27% في سنة 1990 لتصل إلى 46. 55% سنة 1998. فرغم الإصلاحات الضريبية التي تميزت بها الفترة من خلال التصحيحات الهيكلية، التي تهدف إلى تحسين مردودية الجباية العادية على حساب الجباية البترولية، إلا أنها بقيت متواضعة ولم ترتفع إلى المستوى المطلوب.

الشكل رقم (09): تطور الإيرادات العامة و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 – 1998

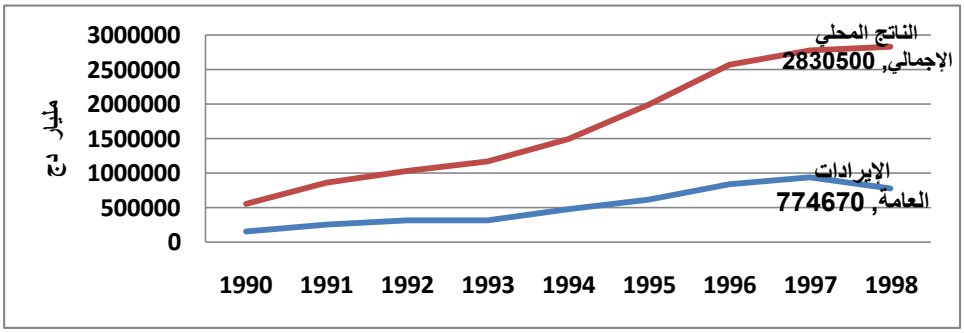

المصدر: من إعداد الباحثتان

نلاحظ من خلال الشكل البياني، إرتفاع ملحوظ في الإيرادات العامة و الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ذلك إلى تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، بالإضافة إلى انتعاش أسعار البترول التي شهدتها الفترة، والتي أدت إلى زيادة مداخيل الجباية البترولية، وهذا ما زاد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (10): تطور النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990 – 1998)

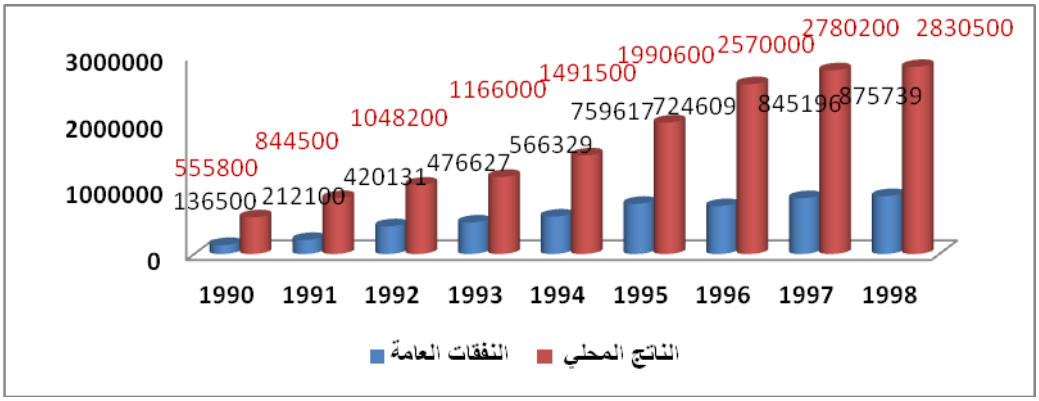

المصدر: من اعداد الباحثتان

نلاحظ من خلال الشكل البياني تزايد حجم النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الإنتقالية و يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: هي مرحلة الإستعداد الإئتماني والممتدة من 1990 إلى غاية 1995، حيث تضاعف حجم الإنفاق العام حوالي ثلاث مرات، وسجل في سنة 1995 حوالي 759.617 مليار دج، وفي المقابل ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع إلى تطبيق برنامج الإستقرار الاقتصادي.

المرحلة الثانية: وتمتد من 1995 إلى غاية وهي مرحلة الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، والرامية إلى تقليص الإنفاق الحكومي، ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة (عبدالحميد، 2010) ، وهذا ما نلاحظه من الشكل البياني انخفاض حجم الإنفاق العام بداية من 1995، و في المقابل ارتفاع متذبذب للناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (11): تطور رصيد الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-1998)

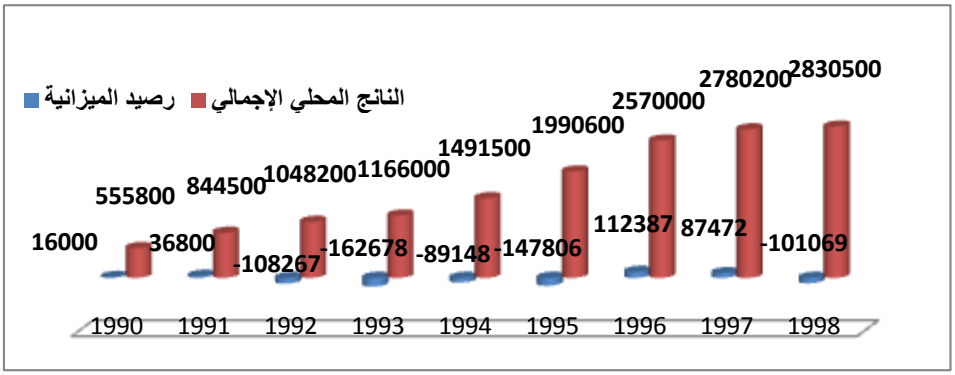

المصدر: من اعداد الباحثتان

نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي عرف ارتفاعا متذبذبا، أما رصيد الميزانية فقد حقق عجزا منذ 1992 وقدر ب 108.267 مليار دج واستمر الوضع لأربعة سنوات على التوالي، ويمكن تفسير ذلك بالوضعية الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر، وبالإضافة إلى تدهور أسعار البترول، الذي قدر سعر البرميل الواحد ب 17 دولار، لكن بداية من سنة 1996 استطاعت الميزانية تحقيق فوائض وذلك لعودة ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى التعديل الهيكلي التي قامت به الدولة ولجوءها إلى المؤسسات الدولية لتمويل عجز ميزانيتها، الذي ساهم أيضا في زيادة حجم لناتج المحلي الإجمالي .

الموازنة العامة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي (1999 – 2014): تعتبر فترة ما بعد الإصلاحات نقطة تحول في مسار الإقتصاد الجزائري، خاصة بعد عودة ارتفاع أسعار المحروقات في سنة 1999، والتي أضفت نوعا من الراحة المالية خلال هذه الفترة، كما تم استغلال الفوائض المالية في بعث النشاط الاقتصادي (اخرون) ، حيث شرعت الجزائر منذ 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية تنموية، لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن تحسن الكبير في أسعار النفط، الذي ألزم الدولة تدارك التأخر الموروث عن الأزمة المالية والأمنية للبلاد، في بعث حركية الإستثمار وتعزيز الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد ودعم النشاط الاقتصادي (محمد، 2012).

الشكل رقم (9): تطور رصيد الموازنة العامة خلال فترة (1999 – 2014)

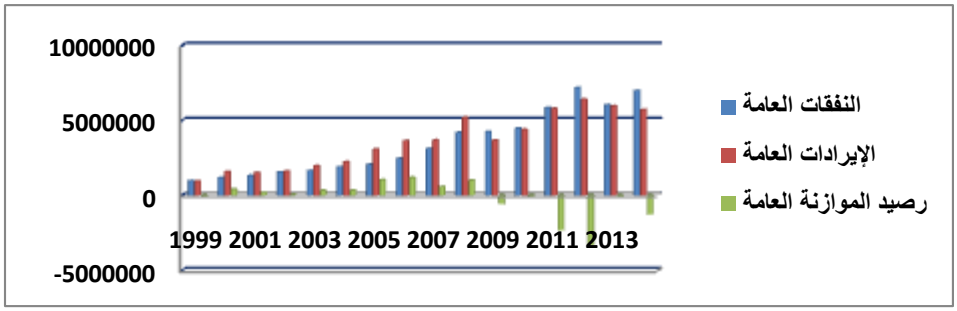

المصدر: من اعداد الباحثتان

الشكل رقم(10): تطور الإيرادات العامة و الناتج المحلي الإجمالي (1999- 2014)

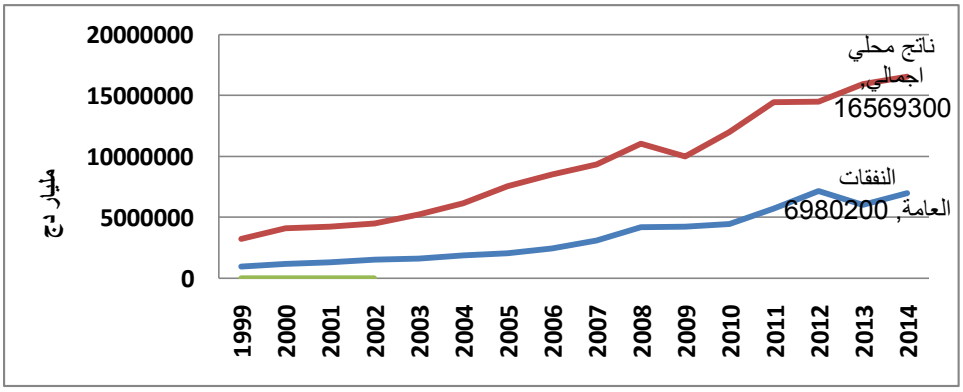

المصدر: من اعداد الباحثتان

الشكل رقم (11): تطور الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي (99- 14)

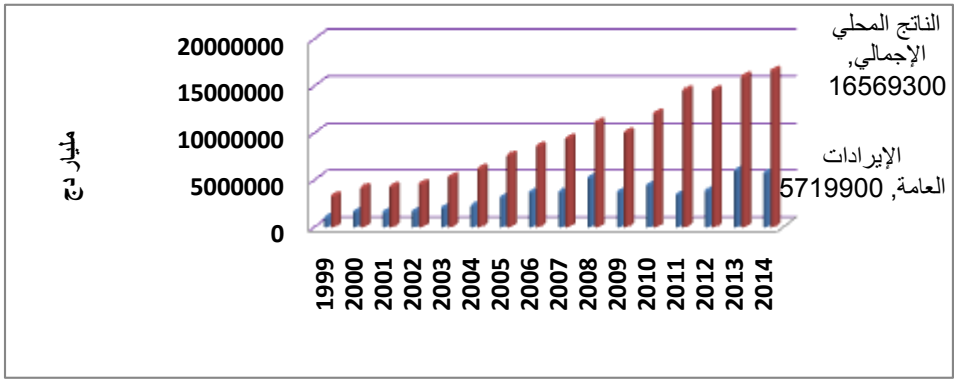

المصدر: من إعداد الباحثتان

نلاحظ من خلال الأشكال البيانية أعلاه أن الإيرادات العامة شهدت تطورا ملحوظا منذ 1999 إلى غاية 2008، ويرجع ذلك لإنتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية، وتميزت الفترة بوفرة المداخيل الجبائية، أما النفقات العامة هي أيضا عرفت ارتفاعا كبيرا، ويرجع ذلك لإنتهاج الدولة لسياسة انفاقية توسعية، وذلك باهتمام بالقطاعات ذات أولوية مثل المحروقات والصناعة والفلاحة والسياحة...ولتحفيز الاستثمارات الكبرى،أما رصيد الموازنة حقق فوائض مالية ضخمة مقارنة بالسنوات الماضية، إذ سميت الفترة بزمن البحبوحة المالية، في ظل وفرة المداخيل المالية، جراء الإرتفاعات الخيالية لأسعار النفط، حيث وصل سعر البرميل واحد إلى في سنة 2008 إلى 94,1 $. كما أن الناتج المحلي الإجمالي هو أيضاعرف تطورا كبيرا خلال نفس الفترة، لكن بداية من 2009 انخفضت حصيلة الإيرادات العامة، ويرجع ذلك إلى "الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسواق النفط، وانعكست بالسلب على أسعار النفط، وتميزت الفترة بالركود الاقتصادي للدول المتقدمة، وتقلص النشاط الاقتصادي في الدول الناشئة، وانخفاض المنتجات المصدرة. (الجزائر، تقرير السنوي لبنك الجزائر، 2010)" أما النفقات العامة فقد عرفت نموا متزايدا، وسجلت في سنة 2014 حوالي 6980200 مليار دج، ويرجع ذلك لمواصلة الدولة تطبيق المخططات التنموية لإنعاش الاقتصاد الوطني، حيث قامت بتطبق البرنامج الخماسي وذلك لتوطيد النمو، وذلك من 2010 -2014. وأما الموازنة فقد سجلت عجزا معتبرا، ويعود السبب إلى زيادة النفقات العامة بمعدلات كبيرة ومتزايدة، وتراجع الإيرادات العامة، التي تبقى عرضة لتغيرات الخارجية، ومرهونة بأسعار النفط. أما الناتج المحلي الإجمالي عرف هو الآخر انخفاضا سنة 2009، ليعود ويرتفع في السنة الموالية، لتحسن أسعار النفط ، ويمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي يبقى مرهونا بقطاع المحروقات فقط، رغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة.

تطور معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

إن الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر المؤشرات شمولا، والتي تعكس النشاط الاقتصادي، ويشمل جميع قطاعات الاقتصادية، فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة، أثناء فترة من الوقت ويضم المشتريات والبضائع والخدمات المنتجة محليا من طرف الأفراد والشركات والأجانب والمؤسسات الحكومية.

الشكل رقم (13): تطور معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970 – 1989)

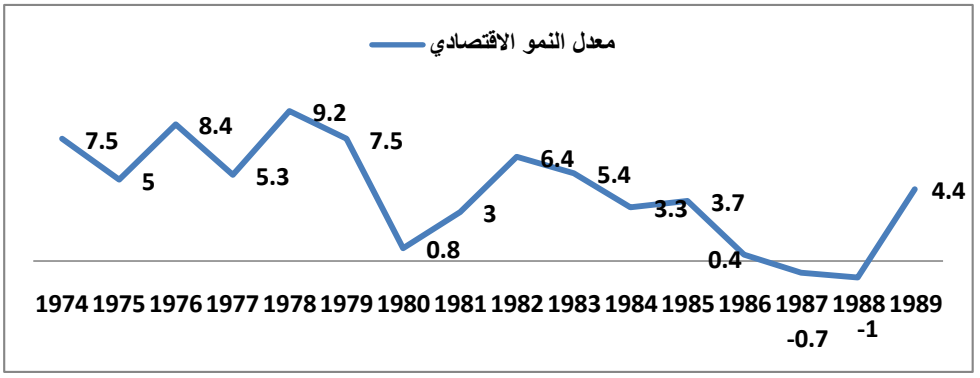

المصدر: من اعداد الباحثتان

تميزت الفترة (1970-1989) بتذبذبات وتراجعات نسبية في معدلات النمو الاقتصادي، واختلفت من فترة لأخرى، حيث سجلت في 1974 معدل نمو قدر ب 7.5 % ونفسره بتداعيات الحرب العربية الإسرائيلية ،والتي صاحبها ارتفاع في أسعار النفط، ولكن سجلت في السنوات الموالية تذبذبات لتصل في سنة 1980 وتسجل معدل منخفض بلغ 0.8%، ومع ظهور الأزمة النفطية العالمية سنة 1986، والتي انعكست بشكل كبير على معدل النمو وسجل مستويات ضعيفة بلغت 0.4%، ليستمر في الانخفاض في سنة 1987 و 1988 و يحقق 0.7- %، 1-% على التوالي.

ولقد ترتب على السياسة الاقتصادية التوسعية المطبقة من طرف الدولة إلى أداء اقتصادي لا بأس به ، وخاصة في مجال النمو، ولكن كانت لها انعكاسات سلبية أثرت في النمو الاقتصادي، كضعف الإنتاج الوطني على تلبية احتياجات العامة في ظل ركود الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي، وشرعت في الثمانينات باتخاذ مجموعة من الإجراءات لإعادة توازن توزيع الاستثمارات لصالح مختلف القطاعات الغير صناعية، ولكن مع ظهور الأزمة النفطية انهار الاقتصاد الوطني مؤديا إلى إحداث خلل في ميزانية العامة وميزان المدفوعات مما استدعى إلى التفكير في القيام بإصلاحات هيكلية.

الشكل رقم (14): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (90 – 14)

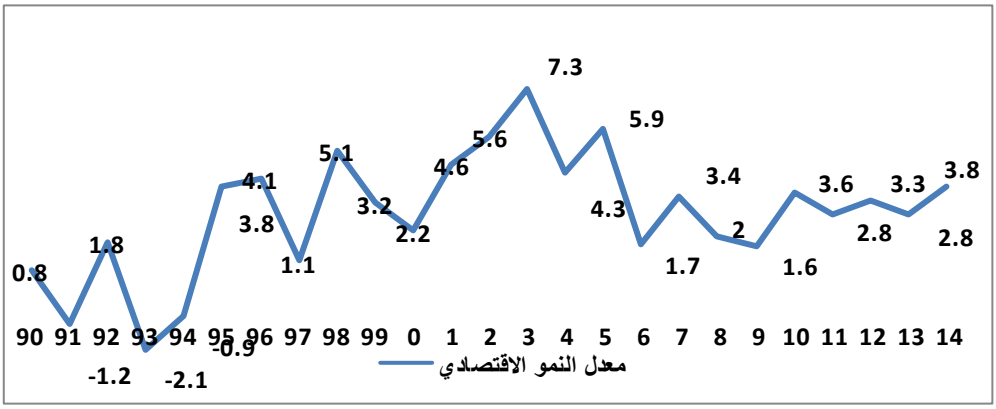

المصدر: من اعداد الباحثتان

من خلال الشكل البياني يمكن القول أنه عرف معدل النمو في بداية الفترة تقلبات ويرجع ذلك إلى المديونية الخانقة التي واجهتها الدولة مطلع التسعينيات، مما دفعها إلى التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية، وإتباع برنامج تحقيق الاستقرار وبرنامج التصحيح الهيكلي، من دون أن تنتهج سياسة اقتصادية واضحة تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي، ولكن في سنة 2001، وبعد تطبيق مخطط دعم الإنعاش الذي يهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي، بدأ معدل النمو يأخذ نسب متواضعة، إذ بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة حوالي 4,6%، ليستمر بوتيرة جيدة في السنة الموالية و يحقق 5,6 % ، ويتسارع النمو بصورة سريعة في سنة 2003 ليحقق نسبة7,3% ويعود ذلك إلى تزايد الموارد المتاحة، ويستمر النمو بوتيرة متواضعة تتأرجح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وبلغ معدل النمو في سنة 2009 حوالي 1,6 % ، ويرجع ذلك إلى الصدمة الخارجية 2009 التي واجهها الاقتصاد الجزائري، والتي نجم عنها تفاقم الأزمة المالية، إلا أن الأداءات الاقتصادية والمالية المسجلة في 2001- 2008 خصوصا الوضعية المالية الخارجية، وتراكم موارد الادخار الميزاني، قد سمح للاقتصاد الوطني أن يثبت قدرته في المقاومة (الجزائر، تقرير السنوي لبنك الجزائر، 2011).

ويشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية الخارجية في السنوات الموالية 2010-2014، وفي الأخير يمكن القول أن أهم أسباب التراجع في معدلات النمو الاقتصادي هو انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عاما أو خاصا.

وإجمالا يمكن القول أن النتائج موجبة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ترجع أساسا لقطاع المحروقات، ومنه يبقى النمو الاقتصادي ما يزال هشا، لأنه لم يكن وليد القطاعات الإنتاجية، و بالتالي فهذا النمو الاقتصادي مصيره مرتبط بأسعار النفط على المستوى الدولي، وكذلك تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع في معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي لم ينعكس على مستوى المعيشي.

الدراسة القياسية:

الهدف من هذه الدراسة القياسية معرفة مدى تأثير الموازنة العامة من خلال نفقاتها و إيراداتها على النشاط الإقتصادي، وذلك بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية، وتطبيق اختبار التكامل المتزامن، واختبار تصحيح الخطأ الشعاعي، وذلك بالإعتماد على برنامج eviews 8 .

- **تحديد المتغيرات محل الدراسة:**
- **الناتج المحلي الإجمالي:** تم استخدامه لأنه مؤشر ذو أهمية كبيرة، ومن خلاله يمكن قياس معدل النمو الإقتصادي.
- **النفقات العامة الإجمالية:** وتشمل مجموع نفقات التسيير و التجهيز.
- **الإيرادات الجباية البترولية:** تم استخدامها بحكم أنها تحتل الجزء الأكبر في الإيرادات العامة للدولة.

$$pib = \alpha 0 + \alpha 1 g + \alpha 2 TP + \sum t$$

TP: الإيرادات الجباية البترولية

g: إجمالي النفقات العامة

pib: الناتج المحلي الإجمالي

$\sum t$: البواقي (الأخطاء العشوائية)

-**دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية:** نقوم بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار Dickey Fuller الموسّع ، وعند مستوى معنوية 5%:

دراسة إستقرارية السلسلة الزمنية (pib):

المتغير	المستوى	القيمة الإحصائية	القيمة الجدولية	القيمة الإحتمالية
Pib	ثابت+ اتجاه	-0,6911	-3,5236	0,9671
	ثابت	2,18615	-2,9350	0,9999
	بدون ثابت ولا اتجاه	3,3992	-1,9490	0,9997

نلاحظ من خلال الجدول وباستعمال اختبار ديكي فولر الموسَّع أن القيمة الإحصائية أكبر من القيمة الجدولية، والقيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% ، ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تدل على وجود جذر الوحدة، ويمكن القول أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى، وننتقل إلى الفرق الأول.

المتغير	الفرق الأول	القيمة الإحصائية	القيمة الجدولية	القيمة الإحتمالية
Pib	ثابت+ اتجاه	-4,720328	-3,526609	0,0026
	ثابت	-4,079361	-2,936442	0,0004
	بدون ثابت ولا اتجاه	-3,456732	-1,949319	0,0045

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن القيمة الإحصائية أقل من القيمة الجدولية، أما القيمة الاحتمالية هي أقل من مستوى المعنوية 5% ، ومنه نرفض الفرضية العدمية التي تفيد وجود جذر الوحدة، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن السلسلة مستقرة في الفرق الأول أي من الدرجة الأولى. ونأخذ النموذج الأول الثابت والإتجاه.

- دراسة إستقرارية السلسلة الزمنية (G):

المتغير	المستوى	القيمة الإحصائية	القيمة الجد ولية	القيمة الاحتمالية
G	ثابت+ اتجاه	-1,0306	-3 ,5207	0 ,9285
	ثابت	0 ,24455	-2 ,9331	0,9723
	بدون ثابت ولا اتجاه	0,6475	-1 ,9488	0 ,8522

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن القيمة الإحصائية أكبر من القيمة الجدولية، أما القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% ، ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تفيد أن

السلسلة تحتوي على جذر الوحدة ، أي أن السلسلة غير مستقرة عند المستوى. ومنه ننتقل إلى الفرق الأول.

المتغير	الفرق الأول	القيمة الإحصائية	القيمة الجدولية	القيمة الإحتمالية
G	ثابت+اتجاه	-4,83287	-3,52078	0,0018
	ثابت	-4,93421	-2,93315	0,0002
	بدون ثابت ولا اتجاه	-4,8702	-1,94888	0,0000

من الجدول يتبين لنا أن القيم الإحصائية أصغر من القيم الجدولية، والقيم الاحتمالية أصغر من مستوى المعنوية 5%، ومنه نرفض الفرضية العدمية، ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن السلسلة مستقرة في الفرق الأول.

- دراسة إستقرارية السلسلة الزمنية (Tp):

المتغير	المستوى	القيمة الإحصائية	القيمة الجدولية	القيمة الإحتمالية
Tp	ثابت+ إتجاه	-3,298833	-3,515523	0,0798
	ثابت	-1,374985	-2,933158	0,5854
	بدون ثابت ولا اتجاه	-1,105272	-1,948886	0,2398

نلاحظ من خلال النتائج أن القيمة الاحتمالية أكبر من 0,05، والقيمة الإحصائية أكبر من القيمة الجدولية، ومنه نقبل فرضية عدمية التي تفيد بوجود جذر الوحدة والسلسلة غير مستقرة، ونرفض الفرضية البديلة، و بما أن السلسلة غير مستقرة في المستوى، ننتقل إلى الفرق الأول.

المتغير	الفرق الأول	القيمة الإحصائية	القيمة الجدولية	القيمة الاحتمالية
TP	ثابت+اتجاه	-8, 349818	-3 ,52787	0 ,000000
	ثابت	-8,326580	-2 ,9331	0,000000
	بدون ثابت و لا اتجاه	-8,432655	-1,948886	0,000000

نلاحظ من خلال النتائج أن القيمة الإحتمالية أقل من05, 0، والقيمة الإحصائية أقل من القيمة الجدولية وهذا في الحالة (بدون ثابت ولا اتجاه)، أما الحالتين السابقتين يكون

الثابت والاتجاه غير معنويين وبالتالي نأخذ الإقتراح الثالث، ونرفض الفرضية العدمية، ونأخذ الفرضية البديلة التي تفيد أن السلسلة مستقرة في الفرق الأول.ونأخذ النموذج الثالث.

- اختبار التكامل المتزامن: (johansen)

بما أن المتغيرات مستقرة من الدرجة الأولى، نستعمل اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات (pib, g, tp).

و لكن أولا نحدد درجة التأخير وذلك باستخدام معايير تحديد درجة التأخر لنموذج الانحدار الذاتي var، و جميع المعايير (AIC , SC) اقترحت درجة التأخير هي (2) .

-أولا: اختبار الأثر:

الفرضية العدمية	القيمة الاحتمالية للأثر	القيمة الحرجة عند 0,05	القيمة الاحتمالية
r=0	150,9194	29,79707	0,0001
r≤1	53,98401	15 ,49471	0,0000
r≤2	17,60849	3,841466	0,0000

تشير نتائج اختبار الأثر أن القيمة الاحتمالية للأثر أكبر من القيمة الحرجة عند 0,05، والقيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا ما يفسرعلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

ثانيا: اختبار القيمة العظمى:

الفرضية العدمية	القيمة الاحتمالية للقيمة العظمى	القيمة الحرجة عند0,05	القيمة الإحتمالية
r=0	96,93541	21,13162	0,0000
r≤1	36,37552	14,26460	0,0000
r≤2	17,60849	3,841466	0,0000

تشير نتائج اختبار القيمة العظمى أن القيمة الاحتمالية للقيمة العظمى أكبر من القيمة الحرجة عند 0,05،

و القيمة الاحتمالية أقل من 0,05، و هذا ما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

من خلال نتائج اختبار الأثر والقيمة العظمى يتبين لنا أن وجود تكامل مشترك ومتزامن بين المتغيرات وهذا يدل وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

- نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي: (vecm)

نقوم بتحديد معادلة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي vecm، مع أخذ المتغير (pib) كمتغير تابع والمتغيرين (g) و (tp) كمتغيرين مفسرين.

-معادلة نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي VECM:

D(PIB) = C(1)*(PIB(-1) - 2.21883980076*G(-1) - 1.68493101467*TP(-1) + 311417.678906) + C(2)*D(PIB(-1)) + C(3)*D(PIB(-2)) + C(4)*D(G(-1)) + C(5)*D(G(-2)) + C(6)*D(TP(-1)) + C(7)*D(TP(-2)) + C(8)

D(PIB) = -0.963890692141*(PIB(-1) - 2.21883980076*G(-1) - 1.68493101467*TP(-1) + 311417.678906) + 0.799379739193*D(PIB(-1)) + 0.259475636911*D(PIB(-2)) - 2.33844205354*D(G(-1)) - 0.373934583525*D(G(-2)) - 0.722513570919*D(TP(-1)) - 0.51966160514*D(TP(-2)) + 413660.113588

يتبين لنا من خلال المعادلة أن النفقات العامة تظهر بإشارة موجبة، مما يدل على أن النفقات العامة تؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، الممثل للنمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث إن ارتفاع النفقات العامة بوحدة واحدة ينتج عنها ارتفاع 2,2188 من الناتج المحلي الإجمالي، أي وجود علاقة موجبة وطردية بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما ينطبق على الجانب النظري حيث تنطبق النتائج على قانون wanger، الذي أكد على أن كل زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي، والتي تؤكد على وجود علاقة تبادلية وإيجابية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، وأن الدراسة تدعم الطرح الكينزي، والتي مفادها أن الإنفاق الحكومي هو الذي يسبب النمو الاقتصادي.

ونلاحظ أيضا أن الإشارة موجبة لمعامل الإيرادات الجباية البترولية، وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، والإيرادات الجباية البترولية تؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، حيث أن ارتفاع وحدة واحدة من الإيرادات الجباية البترولية ينتج عنها ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ب 1,68، و هذا ما يدل على أن الإيرادات الجباية البترولية لها تأثير قوي على الناتج المحلي الإجمالي، والذي ينطبق على الجانب النظري الذي يعتبر أن إيرادات الجباية البترولية المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي، بما أنها تحتل الجزء الأكبر من

الإيرادات العامة، التي تعتمد عليها الدولة في تمويل موازنتها العامة، وتبقى الإيرادات الجباية البترولية مرهونة بتطورات أسعار النفط، التي لها تأثير مباشر على الموازنة العامة.

السببية طويلة الأجل:

معامل تصحيح الخطأ الشعاعي c(1)	القيمة الاحتمالية
-0,96389069	0,00000

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل تصحيح الخطأ الشعاعي c(1)، يظهر بإشارة سالبة، والقيمة الإحتمالية المرافقة له أقل من 0,05، أي أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، وهذا ما يفسر لنا وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع (pib) والمتغيرين المفسرين (G) و (Tp).

السببية قصيرة الأجل:

أولا دراسة السببية بين pib و g:

F . statistic	0,0006
Chi . square	0,0001

من خلال الجدول يتبين لنا أن النفقات العامة تسبب الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين g و pib.

ثانيا دراسة السببية بين tp و pib:

F. statistic	0,0322
Chi. Square	0,0400

من خلال الجدول يتبين لنا أن إيرادات الجباية البترولية تسبب الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير، لأن القيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين pibوTP.

- **دراسة صلاحية النموذج:**

معامل التحديد	0,81
F فيشر	26,67
القيمة الاحتمالية F	0,0000

من خلال الجدول نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 0,81، أي تقترب من الواحد ، وبالتالي وجود قوة في العلاقة بين القيم الفعلية والقيم المقدرة، أي هناك قوة تفسيرية للنموذج، وأن

النفقات العامة وإيرادات الجباية البترولية تفسَّر بواسطة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 81 % ، والنسبة المتبقية ترجع للأخطاء العشوائية.

نلاحظ من خلال الجدول أن النموذج له دلالة إحصائية من خلال F فيشر، حيث أن القيمة الإحصائية أكبر من القيمة الجدولية، والقيمة الاحتمالية أقل من 0,05، وهذا يعني أن النموذج معنوي.

- دراسة خلو النموذج من الأخطاء العشوائية:

لاختبار جودة النموذج تصحيح الخطأ سيتم الاستعانة بالاختبارات التالي:

اختبار عدم ثبات التباين:

بما أن القيمة الاحتمالية F. statistic تساوي 0,3727، أي أكبر من 0,05، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تفيد ثبات التباين ونرفض الفرضية البديلة التي تفيد بعدم ثبات التباين.

اختبار عدم الارتباط الذاتي للبواقي:

باستعمال اختبار serial correlation LM test ، تظهر لنا القيمة الاحتمالية F statistic تساوي 0,4686، أي أكبر من 0,05 ، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية H0 التي تفيد بعدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

تظهر لنا القيمة الاحتمالية jaque béra تساوي 0,0947، أي أكبر من 0,05، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة التي تفيد على أنها تتبع التوزيع الطبيعي للبواقي.

خاتمة:

لقد سمحت لنا هذه الورقة البحثية بدراسة أثر الموازنة العامة على النشاط الإقتصادي بالجزائر وبإستعمال بيانات سنوية ممتدة من الفترة 1970 إلى غاية 2014، وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

- أن الإقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي يعتمد بشدة على قطاع المحروقات، كمصدر أساسي للدخل.
- تمويل الموازنة العامة في الجزائر يعتمد بالدرجة الأولى على عائدات إيرادات الجباية البترولية.

- إيرادات الجباية البترولية مرهونة بتقلبات أسعار النفط، وتقلبات الأسواق الخارجية.
- عجز الموازنة العامة يرجع إلى الإرتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي أمام تراجع المداخيل الجباية البترولية.
- أوضحت نتائج الدراسة القياسية وبعد استعمال اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة عند مستوى معنوية 5% مما سمح لنا بتقدير النموذج باختبار تصحيح الخطأ الشعاعي، وبينت النتائج على وجود علاقة سببية طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرين المفسَرين (G –tp) والمتغير التابع (pib).

وللنفقات العامة الإجمالية علاقة تبادلية إيجابية مع الناتج المحلي الإجمالي، وكل زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي وبالتالي أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى تحسن والرفع من مستوى النشاط الاقتصادي، وهذا ما يدعم الطرح الكينزي.
وأما فيما يخص إيرادات الجباية البترولية هي أيضا كان لها أثر قوي ومعنوي وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل والقصير، وهذا ما يجرنا إلى القول أن الجباية النفطية هي المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، إذ تبلغ نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي40% ، فهي المصدر الأساسي التي تعتمد عليه الدولة لتمويل ميزانيتها العامة، وتحريك اقتصادها الوطني.
وعلى ضوء ما توصلنا إليه من نتائج خلال هذه الدراسة، يمكن اقتراح جملة من التوصيات والحلول الممكنة:

- ضرورة توجيه وترشيد النفقات العامة من خلال الإهتمام بالمجالات التي تشجع الأنشطة الإنتاجية.
- استغلال الراحة المالية في تنشيط وتحفيز العرض الكلي من خلال زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي.
- تشجيع الإستثمارات المنتجة وذلك لبناء قاعدة إنتاجية بالتركيز على الصناعات البترولية القادرة على بناء اقتصاد قوي.
- الإهتمام بالإستثمار في القطاعات غير نفطية (الفلاحة، السياحة، الصناعة....)

قائمة المراجع:

1. Chand, S. (2008). public finance. india: atlantic publishers and distrubutor,new delhi.
2. Christian, B. Finance publiques droit Budgétaire, marketing. paris.
3. Francois Deruel, J. B. (2000). ,Finances Publiques Budget et Pouvoir Financier (éd. 13ème édition). Paris: Edition Dalloz.

4. بن بوزيان واخرون .,آثار الاقتصادية لصدمات السياسة المالية بالجزائر، دراسة تطبيقية .ورقة بحثية، جامعة تلمسان.
5. الجزائر ,ب .(2010) .تقرير السنوي لبنك الجزائر .بنك الجزائر.
6. الجزائر ,ب .(2011) .تقرير السنوي لبنك الجزائر .بنك الجزائر.
7. الجزائر ,ب .(2010) .تقرير السنوي للبنك .الجزائر :بنك الجزائر.
8. الخطيب ,م .خ .المالية العامة .دمشق :منشورات العربية السورية.
9. الخطيب ,م .خ) .د ت ط .(المالية العامة .دمشق :منشورات العربية السورية.
10. الشامية ,خ .ش .(2005) .أسس المالية العامة .)ط 2، عمان :دار وائل للنشر والتوزيع.
11. العبيدي ,س .ع .(2011) .اقتصاديات المالية العامة .ط، .1عمان :دار الدجلة.
12. الله ,ز .ح .(1993) .مبادىء المالية العامة ط .(بيروت :الدار الجامعية.
13. الوادي ,م .ح .(2010) .مبادىء المالية العامة .ط .2عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
14. بوكبوس ,س .(2013) .الإقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (89-62)و -(90 .(05ط .(1الجزائر :دار الكتاب الحديث.
15. حسين ,ع .ا .(1993) .مبادىء المالية العامة ط .(بيروت :الدار الجامعية.
16. حشيش ,ع .أ .(1983) .اقتصاديات المالية العامة ط .(بيروت :مؤسسة الثقافة الجامعية.
17. حمادي ,ع .تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر . ورقة بحثية، جامعة وهران.
18. دراز ,ح .ع .(1990) .مبادىء الإقتصاد العام ط .(الإسكندرية :قصر الصفا.
19. عبدالحميد ,ع .و .(2010) .الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي .بيروت : مكتبة حسن العصرية.

20. قدي ,ع .(2006) .مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية ط 3 .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.
21. محمد ,م .(2012) .سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها في النمو .مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة.